

يبحث هذا النص في مصادر الحق، مُقسّماً إليها إلى وقائع قانونية وتصيرفات قانونية. تعرّف الواقع القانوني بأنها أحداث مادية تترتب عليها آثار قانونية، وقد تكون طبيعية (كالميلاد والوفاة) أو ناتجة عن فعل الإنسان (أفعال نافعة كالإثراء بلا سبب، وأفعال ضارة تلزم بالتعويض). أما التصيرفات القانونية، فهي توجيه إرادة شخص لإحداث أثر قانوني، وتشترط لها شروط موضوعية (إرادة سليمة، محل ممكн) وشروط شكلية (شكل معين حسب القانون). تناوش أنواع التصيرفات القانونية (منشئة، ناقلة، كاشفة) وآثارها، مع التركيز على أهمية اتفاق الطرفين في العقد وعدم جواز نقضه إلا باتفاقهما أو لأسباب قانونية. يختتم البحث باستنتاج أن مصادر الحق تنقسم إلى وقائع (طبيعية أو بشرية) وتصيرفات قانونية (إرادية، منفردة أو تبادلية).